حزب العمل التركي(١٩٦١ – ١٩٨٠) م دراسة تاريخية

الكلمات المفتاحية : حزب ، العمل ، التركي

بحث مستل من رسالة ماجستير

مريم حسين علي **ا٠د٠هزبر حسن شالوخ**

جامعة ديالى/كلية التربية للعلوم الانسانية

mrymhsyn813@gmail.com **D. Hazbar1974@gmail.com**

الملخص

يتناول البحث دراسة أحد أهم أحزاب التيار اليساري في تركيا و هو حزب العمل التركي و نشاطه السياسي خلال المدة الواقعة ما بين (١٩٦١– ١٩٨٠ م) ، و قد شهدت تركيا خلال تلك المدة العديد من التطورات الداخلية و الخارجية و التي كان لها أثر كبير في تطور تركيا من جميع النواحي ، و لاسيما القضايا القانونية و الدستورية في المجالات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و قد كان حزب العمل التركي هو الممثل الرئيسي للجانب السياسي اليساري في تركيا و من بين الجهات التي ساهمت في تلك التطورات ، و يهدف هذا البحث الى بيان الدور الذي قام به حزب العمل التركي من أجل كسب تأييد الشعب التركي ، و مدى نجاحه في الوصول الى السلطة ، وهل كان لمشاركاته في الانتخابات أثر في تغيير الواقع السياسي التركي ، و ما هو موقف الحكومة التركية من تلك الأنشطة ؟ ، ولابد من الإشارة إلى انه على الرغم من الأعمال التي قام بها حزب العمل التركي ، إلا انه لم يستطع أن يطور نفسه قياساً إلى التنظيمات السياسية الاخرى ، و كان أثره ضعيفاً في الحركة اليسارية التركية .

المقدمة

تميزت مرحلة ما بعد الانقلاب العسكري الأول في (٢٧ ايار ١٩٦٠ م) بظهور وتنامي الاتجاهات اليسارية التي مثلها حزب العمل التركي بزعامة (محمد علي ايبار) ، وكذلك بعض التنظيمات اليسارية الثورية الأُخرى غير الرسمية ، فقد ظل اليسار التركي هامشياً تماماً ، حتى اكتسب النشاط الاشتراكي المستقل طابعاً شرعياً بفضل الإجراءات الدستورية التي أعقبت انقلاب عام (١٩٦٠م) ، إذ يعد عام (١٩٦١م) هو بداية شجاعة لصمود اليسار الجديد ، فعلى الرغم من إن بعض مواد قانون العقوبات التركي كانت تحظر

قيام حزب شيوعي علني ، إلا إن الدستور سمح على وجه التحديد بقيام حزب اشتراكي ، ونتيجة لذلك فقد تأسس في (١٣ شباط ١٩٦١ م) حزب جديد من قبل (١٢) نقابة والتي سميت باسم حزب العمل التركي .

تناول البحث ثلاث مباحث ، تضمن المبحث الأول : طبيعة النظام السياسي عند نشوء حزب العمل التركي ، و تضمن المبحث الثاني : نشاط حزب العمل التركي و برنامجه السياسي (١٩٦١ – ١٩٧١ م) ، و تبنى المبحث الثالث : نشاط حزب العمل التركي و موقف الحكومة التركية منه و برنامجه الجديد (١٩٧١ – ١٩٨٠ م) .

المبحث الأول

طبيعة النظام السياسي عند نشوء حزب العمل التركي

قبل البدء بدراسة حزب العمل التركي لابد لنا في هذا المجال من دراسة حدثين مهمين في تركيا لما لهما من صلة و تأثير في الحياة السياسية التركية و في نشأة الأحزاب و دورها على المسرح السياسي و هما :-

١. انقلاب (٢٧ ايار ١٩٦٠ م) و الأسباب التي أدت الى قيامه .

٢. الدستور التركي الجديد الذي اقر بعد الانقلاب .

انقلاب ٢٧ ايار ١٩٦٠ م :

شهدت تركيا صبيحة السابع والعشرين من (ايار ١٩٦٠ م) أول انقلاب عسكري في تاريخها المعاصر أدى الى نهاية حكم الحزب الديمقراطي [١] ، إذ قامت مجموعة مكونة من ثمانية و ثلاثين ضابطا بانقلاب عسكري ، تمكنت من خلاله الاستيلاء على المراكز الرئيسية في الدولة ، و اعتقلت الرئيس جلال بايار و رئيس الوزراء عدنان مندريس ، و كل الوزراء إضافة الى الأعضاء البارزين في الحزب الديمقراطي ، و قد تزعم هذا الانقلاب القائد العام للقوات البرية الجنرال جمال كورسيل الذي تسلم رئاسة الدولة و رئاسة الوزارة و القيادة العامة للقوات المسلحة و قام بتشكيل لجنة تسمى (لجنة الوحدة الوطنية) لتحل محل الحكم المدني [٢] .

ومن أهم الأسباب التي أدت الى حدوث الانقلاب هي :-

أولا :- تطور الصراع السياسي بين الحزبين الرئيسيين وهما الحزب الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري ولجوء الحزب الحاكم إلى أساليب قمعية ضد العناصر المعارضة تمثلت

بسلسلة من الاعتقالات شملت محرري الصحف ومنع الاجتماعات السياسية ومنع قيام التحالفات بين الأحزاب السياسية في لوائح الانتخابات [٣] .

ثانياً :- تدهور الوضع الاقتصادي [٤] ، وانخفاض قيمة الليرة التركية وحدوث التضخم وهبوط المستوى المعاشي في دخل الفرد وارتفاع الأسعار، أدت بالتالي إلى تذمر الشعب بما فيهم الجيش الذي قرر التدخل ووضع حد لتلك الإخفاقات [٥] .

ثالثاً :- توتر الأوضاع الداخلية في تركيا ، ويعود هذا التوتر إلى الحادثة التي وقعت عام ١٩٥٥م ، حول الاضطرابات التي قامت ضد اليونان بسبب الأزمة القبرصية [٦] .

رابعاً :- نظرت مجموعة من صغار الضباط إلى انفتاح الحزب الديمقراطي في المجالات كافة ، لاسيما في مجال العلمانية و الدين ، بعده خرقاً للمبادئ الأتاتوركية ، وعليه يجب الوقوف بوجه هذا الانفتاح [٧] .

فعلى الرغم من إن الحزب الديمقراطي لم يكن اسلامياً إلا أن جانباً كبيراً من قواعده وقادته عرفوا بميولهم الإسلامية ، وهو ما دفع الحزب إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات لم تلمس جوهر المشروع الأتاتوركي ، إلا انه كان لها تأثيراً كبيراً عليه ، مثل استئناف الآذان باللغة العربية ، وإذاعة القرآن من إذاعة أنقرة ، وقد تم بناء ما يقارب ١٥ الف مسجداً ، وفتحت مدارس تعليم الأئمة والخطباء ، وغلق المدارس التي تدرس الإلحاد ، ولم يمنع هذا التوجه الجديد للحكم من محاصرة الاتجاه الإسلامي واعتقال وسجن أعداد كبيرة من قيادات ذلك الاتجاه [٨] .

خامساً :- انزعاج المجموعات السرية في الجيش من التعاون العسكري التركي / الأمريكي ، وشعورهم بأن هذا التعاون سيؤدي إلى فقدان خصوصيات الأمن القومي التركي [٩] .

سادساً :- معارضة النخبة الكمالية والمؤسسة العسكرية لحكومة عدنان مندريس ، ودائما ما كانت المؤسسة العسكرية تحذر الحكومة من الانقلاب على المبادئ الاتاتوركية ، وأنه بموجب الدستور له الحق في حماية هذه المبادئ من أي خطر محتمل [١٠] .

سابعاً : - تجاهل الديمقراطيين لواجب تعزيز العدالة الاجتماعية ، كان هو الأخر عاملا مضافاً لقيام الانقلاب [١١] .

ثامناً :- عدم الثقة بين حكومة الحزب الديمقراطي و حلفاء تركيا الغربيين ، اذ تبين للولايات المتحدة إن تركيا و خلال الفترة الأخيرة من حكم عدنان مندريس أصبحت حليفة ضعيفة بعد

الاضطرابات التي عمت مدنها الرئيسية ، لذا فإن واشنطن ساندت موقف بعض الأحزاب السياسية و خاصة حزب الشعب الجمهوري ضد حكومة عدنان مندريس قبل أن يحصل الانقلاب ، كما انها لم تتدخل ضد الانقلابيين بسبب التغير الذي حصل في سياسة عدنان مندريس تجاه الغرب بصورة عامة و الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص ، لاسيما في الفترة الأخيرة من حكمه [١٢] .

تاسعاً :- ظهر الحزب الديمقراطي بمظهر غير المخلص لأسمه و برنامجه ، إذ قمع حرية الصحافة و ضيق الخناق على أحزاب المعارضة [١٣] .

عاشراً : - كسب رئيس الوزراء عدنان مندريس قاعدة شعبية له في الريف من خلال رفع أسعار البضائع الزراعية ، إن هذا الإجراء أدى إلى التأثير على المستوى المعاشي لأفراد الجيش ، يضاف إلى ذلك إحساس الضباط بأن الحزب الديمقراطي هو الحزب الوحيد الذي يقوم على قيادات غير عسكرية ، الأمر الذي أدى الى خلق خلاف صريح بين العسكريين و المدنيين [١٤] .

وهكذا نرى بالرغم من التوافق في الخلفية الاجتماعية والاقتصادية لحزب الشعب الجمهوري ، والحزب الديمقراطي فإن ديناميكية المنافسة السياسية الحزبية أدت إلى خلق تناقضات طغت على السطح بحيث أصبح من الصعب إخفائها ، فضلاً عن إن الحزب الديمقراطي الحاكم فشل في حل المشاكل الاقتصادية التي واجهتها تركيا ، وفوق هذا وذاك فقد وجد الجيش إن حكومة الحزب الديمقراطي قد انتهكت الحقوق الطبيعية للأمة وعطلت إصلاحات أتاتورك لخدمة مصالح ذاتية ، لذلك اكد قادة الجيش بأن المبادئ الأتاتوركية قد تعرضت للخطر وإن لابد من إنقاذ البلاد [١٥] .

وعلى الرغم من ذلك كان الجيش يأمل من إن حكومة مندريس ستقوم بتصحيح أخطائها مع عدم الخروج عن الدستور، إلا إن ذلك لم يحدث ، ونتيجة لذلك فقد بعث كورسيل رسالة إلى جلال بايار في (الثالث من مايس عام ١٩٦٠ م) طلب منه الاستقالة فضلاً عن ذلك أصبحت تركيا تواجه مصاعب اقتصادية شديدة وبدأت الآثار السلبية للسياسة الاقتصادية التي انتهكها الديمقراطيون [١٦] .

وبعدما قام رئيس الأركان جمال كورسيل ببعث رسالة الى جلال بايار في (٣ مايو ١٩٦٠ م) طالباً منه الاستقالة ، قوبل هذا الطلب بالرفض بالإضافة إلى استخدام

مندريس وحدات الجيش ضد الحزب الجمهوري مما أدى إلى إثارة غضب قائد قوات البرية ، لهذا فقد انطلقت في ليلة (٢٧ مايو ١٩٦٠م) بعض قوات الجيش التركي بدباباتهم ومصفحاتهم باتجاه دار الإذاعة وسائر المباني والمؤسسات الحكومية فاحتلتها [١٧] .

وهكذا نرى فقد استغرق الانقلاب العسكري التركي الذي قاده جمال كورسيل عدة ساعات ناهياً بذلك عهد الحزب الديمقراطي وناقلاً السلطة إلى العسكريين ، وبعد نجاح الانقلاب تم تشكيل لجنة الوحدة الوطنية ، وقد اصدرت تلك اللجنة أوامرها بطرد مندريس رئيس الوزراء وتم إعدامه في(١٢ ايلول ١٩٦١م) بتهمة انتهاكه للدستور التركي [١٨] .

دستور عام ١٩٦١ م : –

و هو الدستور الذي اشتمل على عدد من الحقوق و الحريات السياسية منها حرية الصحافة و الحق في الاضراب و الحق في تشكيل احزاب جديدة ، فضلاً عن استقلال الجامعات و حرية الكلام و الاجتماع [١٩] ، ففي (كانون الثاني عام ١٩٦١ م) ، افتتحت الجمعية الدستورية وكانت مهمتها الرئيسية إقرار قانون انتخابي جديد ، ووضع دستور جديد لما سمي بالجمهورية الثانية وعلى أثر ذلك سمح للأحزاب السياسية مباشرة النشاط السياسي [٢٠] .

أما بالنسبة لقانون الأحزاب السياسية بموجب دستور عام (١٩٦١م) ، فإن المشرع التركي لدستور عام (١٩٦١م) قد تطرق في الباب الرابع من الدستور إلى حق تأسيس الأحزاب السياسية على اعتبار أن الأحزاب السياسية هي مدارس تثقيفية وعنصر من عناصر الحياة السياسية الديمقراطية فبموجب المادة (٥٦) من الدستور فإن المواطنين يملكون حق تأسيس الأحزاب السياسية والانضمام اليها والخروج منها دون إذن مسبق من الحكومة [٢١] ، وينظم القانون النشاط الداخلي للأحزاب السياسية ، فبموجب المادة (٥٧) من الدستور فإن انظمة وبرامج ونشاط الأحزاب السياسية يجب ان يكون مطابق لمبادئ الجمهورية الديمقراطية والعلمانية المستندة على حقوق الإنسان وحرياته ومطابقة للقاعدة الأساسية التي تعتبر إقليما واسعاً واحداً لا يتجزأ وتحل الأحزاب التي لا تراعي ذلك [٢٢] ، وقد صدرت الموافقة الرسمية على تشكيل الأحزاب السياسية الجديدة في (كانون الثاني ١٩٦١ م) ، وعلى أثر ذلك شهدت الساحة السياسية التركية و لاسيما بعد (١٥ شباط من العام نفسه) تنافساً بين الأحزاب التي ستشارك في الانتخابات ، وكانت غاية تلك الأحزاب جديدة وتمثل مجموعة من الأفراد [٢٣] .

وتجدر الإشارة هنا إلى ان دستور عام (١٩٦١م) قد أعترف ولأول مرة في تاريخ تركيا بالحركات اليسارية [٢٤] ، و ساهم ذلك الى حد بعيد في تعزيز العلاقات بين تركيا و الاتحاد السوفيتي ، و إن تلك الإجراءات و الحقوق التي منحها دستور (١٩٦١ م) كانت عاملاً فاعلاً في نشوء حزب العمل التركي [٢٥] .

نشوء حزب العمل التركي

لقد اهتمت المؤسسة العسكرية بعد سيطرتها على الحكم بإنشاء مؤسسات تضمنت التوزيع العادل للثروة الوطنية في المجتمع التركي ، و كان ذلك إشارة من النظام العسكري الجديد في تركيا حول منح الحرية السياسية للجماعات اليسارية من تنظيم نفسها ، الأمر الذي أدى الى أن يقوم (محمد علي أيبار) بتأسيس حزب العمل التركي في (١٣ شباط ١٩٦١ م) من جماعات صغيرة من اتحادات الغرف التجارية ، و قد تكون هذا الحزب عن طريق خمسة عشر اتحاداً لنقابات عمالية و كان ذلك إشارة إلى ظهور اليسار التركي كقوة سياسية جديدة [٢٦] ، لقد قام بتشكيل حزب العمل التركي بعض النقابيين في استانبول وكانوا يفتقرون للخبرة السياسية على الرغم من كونهم أعضاء في اتحاد النقابات العمالية ، وقد لاقى تأسيسه اعتراضاً من جانب الاتحاد العام لنقابات العمال ، والذي أوشك على خلق انشقاق في الاتحاد لأنه حزب عمالي محض [٢٧] ، وقد تم التوقيع على ذلك التأسيس من قبل كل من : (كمال توركلر ، وعوني اراقلن ، وشعبان يلدز ، وابراهيم كوزنجه ، واحمد موشلو، ورضا قواس ، وحين اولوص باش ، وصفات كوكسوز اوغلو، وصالح اوزقراباي ، وابراهيم دينيز جي آر ، وعدنان اركن ، وكمال نبي اوغلو) ، وبعد الانتهاء من التأسيس قام المؤسسون بتقاسم و توزيع السلطة ، وكانت الخطوة الأولى هي اختيار (عوني اراقلن) رئيساً لنقابات عمال استانبول ، وتم تعيين (شعبان يلدز) نائباً له وسكرتيراً عاماً لنقابات عمال استانبول وتم تعيين (قواس) محاسباً مالياً الذي كان يشغل منصب رئيس نقابة العمال البلاستيكية ، وقد بقي جميع المؤسسين في الحزب واستمروا حتى تم اغلاقه ماعدا (عوني اراقلن) ، وقد عملوا جميعهم وشغلوا مناصب في الحزب [٢٨] .

المبحث الثاني

نشاط حزب العمل التركي و برنامجه السياسي (١٩٦١ – ١٩٧١ م)

يعد حزب العمل التركي هو الحزب المجاز رسمياً في جناح اليسار ، وكان تأسيسه بمثابة إشارة إلى ظهور اليسار التركي كقوة سياسية وفقاً لقانون الحريات الذي منحه دستور عام (١٩٦١م) [٢٩] ، ومن الناحية التنظيمية إن حزب العمل التركي هو التنظيم السياسي الوحيد الذي أسسه أشخاص لم يسبق لهم الانتماء الى أي من الأحزاب الحاكمة ، كما أنه لم يظهر كانقسام او انفصال عن الأحزاب الأخرى فهو لم ينفصل عن حزب الشعب الجمهوري او الحزب الديمقراطي ، و لم يكن الحزب الا عبارة عن تحالف بين عمال الصناعة و الزراعة و المثقفين و بعض صغار الملاك و أصحاب المهن الحرة [٣٠] ، وهكذا اقيم عام (١٩٦١ م) حزب العمال التركي ، على ايدي (١٥) من الزعماء النقابيين الذين اتضح فيما بعد إن اثنين منهم كانا من عملاء البوليس ، وكانوا قد انشقوا عن اتحاد النقابات التركي (turk_is) الرئيسي [٣١] ، وفي (آيار عام ١٩٦١ م) تمكن الحزب من فتح فروع له في اقاليم تركية عديدة ، إلا إنه لم يتمكن من الحصول على اي مقعد في الانتخابات العامة التي أجريت في (١٥ تشرين الاول ١٩٦١م) [٣٢] ، وهناك عدة أسباب لفشله في تلك الانتخابات منها : –

١. إن الحزب كان يتسم بأيديولوجية عمالية صارمة لم تجذب تأييداً كثيراً من الأوساط غير العمالية [٣٣] .
٢. إن حزب العمال كان حديث العهد عندما أجريت انتخابات (١٥ تشرين الاول عام ١٩٦١ م) ، إذ لم يكن عمر الحزب سوى ثمانية اشهر [٣٤] .
٣. عدم وضوح مفاهيمه الايديولوجية بشكل كاف لدى أوساط الشعب التركي في تلك الفترة [٣٥] .

وعلى الرغم من إن حزب العمل لم يمثل في بداية تأسيسه تهديداً انتخابياً ، إلا إنه ترك تأثيراً عميقاً في الحياة السياسية بانتقاده لسياسة الحكومات الائتلافية مما أضاف بعداً جديداً للساحة السياسية التركية [٣٦] .

وعندما أدركوا خطأهم دعوا (محمد علي أيبار) ليصبح رئيساً للحزب ، بهدف إعطائه جاذبية أوسع وأكثر ديناميكية ، فعلى الرغم من ان الحزب نشأ في

(١٣ شباط عام ١٩٦١ م) إلا إنه لم تكن له أهمية سياسية إلى أن تولى أيبار رئاسته في (٩ شباط ١٩٦٢ م) ، أي إنه تولى رئاسة الحزب بعد سنة من تأسيسه ، و قد أعطى للحزب شخصية جذبت اليها أهل الفكر و خاصة الأساتذة الشباب و طلبة الجامعات ، وكان أيبار كاتباً معروفاً واستاذاً للقانون ، كما كان هو نفسه من ضحايا إحدى حملات المطاردة المبكرة ، و كان يؤيد الحزب الديمقراطي في صراعه ضد نظام الحزب الواحد الذي فرضه حزب الشعب الجمهوري ، و بعد تولي ايبار رئاسة الحزب انهمك في نشاط متقد لإنشاء فروع للحزب في الريف و الإعلان عن أفكاره [٣٧] .

لقد ضم حزب العمل التركي في كنفه عناصر ثقافية [٣٨] ، تشمل العديد من الماركسيين ، فضلاً عن العمال في قطاعي الزراعة والصناعة ، وعدد من أصحاب الملاكين وأصحاب المهن الحرة ومجموعة من رجال الفكر والصحافة ، وعدد من أساتذة الجامعات كما كان من بين أعضائه عدد من رؤساء العشائر الكردية في شرق تركيا [٣٩] .

إن حزب العمل التركي ينادي بأنه حزب للعمال ، و قد رفض الثورة كطريق إلى السلطة وأعلن بشكل محدد استعداده للعمل تدريجياً من أجل كسب التأييد الشعبي ، ومن أجل تأكيد ذلك ضم الحزب شخصيات قبلية كردية وملاك أراضي أغنياء إلى جانب العمال اليدويين ، ومهما قيل عن شعبية حزب العمل التركي عند بعض الشرائح الاجتماعية في تركيا فإنه أخفق على استقطاب مجموعة من العمال ، وعلى الرغم من ذلك فإن الحزب قد انتشر في القرى والأرياف ، وقد كرس الحزب اهتمامه على الاشتراكية وإصلاح والأراضي والصناعة الوطنية والتجارة الخارجية الوطنية ، و شجع الصناعة الوطنية وإصلاح الأرض و التخلص من الرأسمال الأجنبي و خصوصاً في صناعة النفط ، وفي الحقيقة امتنع الحزب أن يطلق على نفسه في البداية برنامج : ((الاشتراكية الماركسية اللينينية)) بسبب وجود الخطر والشبهة التي تقول إن الحزب هو حزب شيوعي أمام وجهة نظر العمال والفلاحين وعلى ذلك الأساس فإنه أكد استغلال مفهوم تشجيع الرفاهية وحماية المصالح القومية ، وعليه فقد ظهر برنامجه أكثر قومية من أي حزب ساسي اخر [٤٠] .

وقد عقد الحزب في (تشرين الثاني ١٩٦٢م) اجتماعاً مفتوحاً في استانبول هاجم فيه (محمد علي أيبار) ملاكي الأراضي والرأسماليين متهماً اياهم بالأضرار التي لحقت بالعمال في تركيا ، وفي عام (١٩٦٣م) استقال (نيازي فرنسال واسعد جافا) من حزب الأمة وانضموا

الى حزب العمل ، وتعد تلك المسألة تطوراً مهماً فلأول مرة في تاريخ الحزب ينظم اثنان من مجلس الشيوخ الى حزب اشتراكي [٤١] .

لقد تميز حزب العمال بحداثته وعدم تعصبه فعلى العكس من الحزب الشيوعي التركي الأقدم ، والذي كان صغيراً من عدد اعضائه واحادياً في تنظيمه ، و قد كان حزب العمال التركي ينطوي على عناصر متعددة الى درجة النزعة الشعبية ، وكانت حملاته علنية ونشطة ، ولفترة قصيرة ، وكان قادراً على الربط بين الأفكار الاشتراكية والمشكلات الملموسة للجماهير وهي السمة التي تجعل من حزب العمال التركي في فترته الاولى شيئاً فريداً [٤٢] .

شهد عام (١٩٦٣ م) ظهور أول منشور لحزب العمال التركي ، إذ كان يناشد فيه الطبقة العاملة ، و تضمن المنشور الإعلان عن برنامج الحزب و لا يمكن القول بأن ذلك البرنامج كان يحمل خصائص مميزة له ، فقد عالج المشكلات التركية بطريقة شبيهة ببرامج الأحزاب الأخرى المعروفة ، و قد كانت تلك الحلول ديمقراطية أكثر مما هي اشتراكية ، كما لا يمكن القول بأن برنامج الحزب كان اشتراكيا إذ لا توجد كلمة الاشتراكية في متنه ، و اقترح الحزب قانوناً للإصلاح الزراعي لكنه لم يحمل اي مضمون اشتراكي و أعلن عن رغبته ببقاء البرجوازية الوطنية ، لكنه طالب بتأمين البنوك و شركات التأمين و التجارة الخارجية ، و في تلك المرحلة كان من غير الممكن إعداد برنامج اشتراكي متكامل بسبب الضغوط التي كان يواجهها الحزب [٤٣] .

أكد برنامج الحزب في مقدمته على إن الحزب عبارة عن تنظيم سياسي لجميع الناس العاملين ، المتحدين مع الطبقة العاملة ، المثقفين ، الزراعيين ، الفلاحين الصغار، وعديمي الملكية ، الحرفيين ، التجار الصغار ، وإن ذلك الحزب ناضل بالأساليب الشرعية للوصول الى السلطة [٤٤] .

واجه حزب العمل حملة عنيفة من جانب المنظمات التي أسست لمحاربة الشيوعية ، والأحزاب اليسارية بشكل عام ، وكان من بين تلك المنظمات (منظمة مكافحة الشيوعية) التي جعلت من جمال كورسيل رئيساً فخرياً لها [٤٥] ، وقد طلب مؤسسي حزب العمل التركي من المثقفين اليسار الاشتراك في الانتخابات ، وبسبب تلك التطورات فقد وصل الحزب في الانتخابات المحلية عام (١٩٦٣م) الى الراديو لأول مرة [٤٦] .

شهدت المدة الواقعة ما بين (٩ – ١٠ شباط ١٩٦٤ م) انعقاد المؤتمر العام الأول للحزب في مدينة إزمير تحت حراسة أمنية مشددة ، و اتخذ ذلك المؤتمر موقفاً صريحاً ضد الرأسمالية و الامبريالية ، و نادى بتأميم المشروعات الهامة و طالب أن تنفرد الدولة بإدارة الاقتصاد ، كما تمت مناقشة موضوعات عديدة كانت سببا في إخراج بعض الأعضاء من الحزب [٤٧] .

و يمكن أن نلخص الأهداف التي سعى اليها حزب العمل بما يأتي : –

على الصعيد الداخلي :

السيطرة على العلاقات بين المنتج و المستهلك و من خلال برامج التنظيم و التعاون يمكن تلبية الحاجات الحياتية للطبقات الريفية متوسطة الحال [٤٨] .

على الصعيد الخارجي :

١. لا يرى ضرورة في دخول تركيا الى السوق الأوربية المشتركة [٤٩] .
٢. يفضل إلغاء المعاهدات الثنائية مع الولايات المتحدة الامريكية [٥٠] .
٣. يدعو الى نزع السلاح و الصداقة مع كل الشعوب [٥١] .
٤. يؤيد قيام دولة قبرصية مستقلة و غير منحازة [٥٢] .

شارك حزب العمل التركي في انتخابات عام (١٩٦٥ م) وحصل الحزب على (٣٪) من الاصوات وبواقع (١٥) مقعداً في المجلس الوطني التركي وذلك يعني إنه حصل على اكثر من ربع مليون صوت وكان فوزه خطوة هامة في تاريخ الحركات اليسارية إلا أن نشاط الحزب السياسي بدأ يضعف (٥٣) ، و قد عد دخول حزب العمل انتخابات عام (١٩٦٥ م) ، و لو بذلك العدد القليل الى المجلس الوطني التركي الكبير ظاهرة مهمة (٥٤) و ذلك للأسباب الأتية :

١. إن الظروف المحيطة بتركيا لم تكن مناسبة لنمو ذلك الحزب فالمجتمع التركي و خاصة في الريف معروف بميله الشديد الى روح المحافظة ، و لا يزال سكان الريف يقدرون بحوالي ثلثي مجموع السكان [٥٥] .
٢. إن الدستور التركي الثاني الذي صدر في (٩ تموز ١٩٦١ م) الذي سمح بتعدد الأحزاب ، استمر بفرض حظراً على الشيوعية ، و إذا كان حزب العمل التركي ينفي عن نفسه

التبعية للشيوعية الدولية او اعتناقه للمبادئ الماركسية فأن يسلم على لسان معظم زعمائه بوجود الصراع الطبقي [٥٦] .

٣. الإتجاه العام الذي سارت عليه تركيا في سياستها الخارجية منذ الحرب العالمية الثانية ، إذ رأت إن مصلحتها القومية تتطلب محالفة الغرب و أن الخطر الذي يهدد سلامتها يأتي من جانب الدول الشيوعية التي تجاور حدودها الشرقية و الشمالية [٥٧] .

و لكن رغم تلك النتيجة الايجابية النسبية ، فأن هناك أربعة أسباب أدت الى عدم فوز حزب العمل بنتيجة افضل في انتخابات عام (١٩٦٥ م) [٥٨] و هي :

١. عدم انسجام القيادة اجتماعياً و عدم اقتناع الجماهير بأن الحزب غير ماركسي و الظن بأن الاسلوب الذي يتبعه هو مرحلي إلى أن يتمكن من الاستيلاء على السلطة فيكشف عن وجهه الماركسي الحقيقي [٥٩] .

٢. اتخذ الحزب من السياسة الخارجية محوراً لحملته الانتخابية ، إذ ركز في ذلك على معاداة الولايات المتحدة و الدول الامبريالية مما دفع البعض الى ترديد الشائعات القائلة بتبعيته للاتحاد السوفيتي [٦٠] .

٣. ظهر العديد من مرشحي الحزب بمظهر الثراء إثناء الحملة الانتخابية على العكس مما كان عليه مرشحو حزب العدالة إذ كانوا أقرب الى نفسية الفلاحين و لغتهم [٦١] .

٤. قوة الطبقة المتوسطة في تركيا في حين إن الحزب ينادي بأنه حزب الطبقة العاملة [٦٢].

ففي اواسط الستينات من القرن العشيرين أصبحت المؤسسة العسكرية التركية تدرك ان هنالك خطرين رئيسين يتربصان بالبلاد هما : الشيوعية و الفوضى فقد اصدر رئيس أركان الجيش التركي الجنرال (جمال تورال) أمراً يلزم القوات المسلحة التركية قراءة كتاب عنوانه طرق محاربة الشيوعية ، وفي عام (١٩٦٧ م) قام الجنرال تورال بإشعار الجيش بوجوب استعدادهم لاتخاذ الإجراءات اللازمة ضد العناصر التي تهدد أمن البلاد [٦٣] .

و من أبرز مظاهر السنوات الأخيرة من الستينات ، شدة المعارضة التي قادها الشباب الاتراك ففي (مايس ١٩٦٨ م) طالب طلبة الجامعات الحكومة بمعالجة المشاكل و إصلاح نظام التعليم العالي ، وإصلاح ملكية الأراضي ، كما طالبوا بإنهاء التحالف مع الغرب [٦٤]

إن وصول حزب العمل التركي إلى المجلس الوطني التركي الكبير قد أثار مشاكل لوحدة اليسار ، و إن انعدام الوحدة في وجهات النظر لليسار التركي قد أدى إلى انشقاقه ، إذ أصبحت مسألة الانشقاق واضحة منذ ان ندد ايبار بالتدخل السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا في (اب ١٩٦٨ م) ، إذ صرح أيبار قائلاً :- ((إن الاتحاد السوفيتي يجب أن يتخلى عن مفهوم قوة كبيرة في علاقته مع الأقطار الاشتراكية)) ، وذلك الانتقاد أدى الى انشقاق كبير داخل الحزب [٦٥] .

ومع إن هناك عدم إتفاق في أيديولوجية حزب العمل التركي في السياسة الداخلية ، لكن برنامجه في السياسة الخارجية اتسم بالوضوح ، إذ شجب الحزب معاهدة حلف شمال الأطلسي ، مؤكدا على ضرورة رحيل الأمريكان و الجيوش الأجنبية و تأكيد حياد تركيا ، و يقول قائد الحزب ايبار في هذا المجال : ((ان الحرب العالمية الثانية من اجل الاستقلال قد بدأت ، إن العدو هو الولايات المتحدة ، إن الولايات المتحدة سترحل بذات الطريقة التي جاءت بها ، و حركة المقاومة السلمية ستتعاظم ، و أننا سنطوق كل أمريكي يعمل في تركيا بطوق من الحقد و الانتقام كما تطوق النار العقرب)) [٦٦] .

و في عام (١٩٦٨ م) بدء النظام المتعدد الأحزاب يفشل و لم تكن الحكومة ترحب بالمعارضة الاشتراكية و الشيوعية لكنها تسامحت مع المعارضة نسبياً مما أدى إلى خلق مناخ ليبرالي لأن اليسار لم يكن ينظر اليه بعد على أنه تهديد خطير ولكن في أعقاب أحداث عام (١٩٦٨ م) سرعان ما وصل المناخ الليبرالي الى نهايته ، إذا بدأت الحكومة تدعم منظمات اليمين المتطرف الغير قانونية علناً لمكافحة التهديد الشيوعي ، فقد غض دميريل عينيه بل وقدم دعماً لجرائم اليمين المتطرف ولكن في الوقت نفسه ، استخدم اسلوب

الصمت تجاه أنشطة اليسار ، و بالتالي فإن ما قامت به الحكومة أنتج عدم الثقة بالنظام الأمر الذي انعكس على الانتخابات العامة لعام (١٩٦٩ م) ، إذا كان الإقبال عليها منخفض جداً ، ونتيجة لتلك التحولات خسرت حكومة ديميريل برلمانها ، و استمرت الاشتباكات و الصراعات بين الطلاب و العمال اليساريين و عصابات اليمين و قوات الأمن من جهة اخرى ، وكان الدم ينسكب بانتظام في أعمال عنف في الشوارع وخلال تلك الأزمة السياسية ، استمر تدهور الوضع الاقتصادي الأمر الذي يتطلب من الحكومة اللجوء إلى إجراءات مشددة في محاولة للسيطرة على الأزمة ، كما تم فرض زيادات ضريبية كبيرة [٦٧] ، وفي انتخابات عام (١٩٦٩م) فقد الحزب (١٣) مقعداً من مقاعده ال (١٥)[٦٨] ، إذ كانت الطبقة الحاكمة والاحزاب البرجوازية مضطربة من النشاط الفاعل لحزب العمل التركي ، لذا لجأت إلى اتخاذ إجراءات للحد من فاعليته ، وأصبح الحزب معرضاً للتمييز الدائم في المجلس ، ونتيجة لتغيير قانون الانتخابات ، بعد انتخابات عام (١٩٦٩م) ، لم يحصل الحزب الا على مقعدين ، على الرغم من وصول عدد ناخبيه إلى (٥ ، ٢٤٣ الفاً) أو (٢,٨٪) من مجموع الناخبين [٦٩] ، ونتيجة لذلك استقال (محمد علي ايبار) من حزب العمل التركي وأسس حزب العمال الاشتراكي التركي عام (١٩٦٩ م) ، وتم انتخاب (شعبان يلدز) رئيساً لحزب العمل التركي و(بهيجة بوران) كسكرتير عام للحزب [٧٠] ، و بعد استقالة أيبار من الحزب بسبب مسؤوليته عن انخفاض أصوات حزبه في انتخابات عام (١٩٦٩ م) ، أخذ الحزب يتجه نحو البروليتارية المدنية و تقليص دور الفلاحين فيه [٧١] .

المبحث الثالث

نشاط حزب العمل التركي و موقف الحكومة التركية منه و برنامجه الجديد (١٩٧١ – ١٩٨٠) م

انقلاب ١٢ اذار ١٩٧١ م :

في (شهر حزيران من عام ١٩٧٠م) ، نشب اضراب واسع في استانبول / ما لبث أن تحول ألى تظاهرة عنيفة إضطر رجال البوليس إلى قمعها بقوة السلاح ، كما بدأت المعارك الطلابية بين اليسار و اليمين في جماعات انقرة و استانبول و إزمير و ديار بكر ، فتشابك الطلاب بالأيدي و العصي وقذف بعضهم بالحجار ، و اتجهت تركيا نحو الفوضى العامة الشاملة ، عندها تحسس العسكريون كعادتهم خطورة الوضع فوجهت قيادة الجيش في (١٢ اذار ١٩٧١ م) تحذيرا شديد اللهجة إلى ديميريل طالبة منه إعادة الهدوء و النظام إلى البلاد ، و إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية سريعة من أجل القضاء على أسباب التذمر والفوضى ، وإلا فإن الجيش سيتسلم مقاليد الحكم من جديد ، إلا إن ديميريل رفض ذلك الانذار وفضل الاستقالة [٧٢] ، وعلى أثر ذلك جاء رد الجيش التركي سريعا بفرض الأحكام العرفية في المدن التركية الكبيرة مثل استانبول و انقرة و إزمير ووضع يده على السلطة [٧٣] ، ولكن بواسطة وزراء مدنيين من التكنوقراط استمروا في إدارة شؤون البلاد حتى شهر (تشرين الاول من عام ١٩٧٣م) [٧٤] و رأى عدد من المراقبين بأن ثمة سببين أخرين شجعا على قيام الجيش بالتدخل :

١. سبب داخلي : إفضال المحاولة الانقلابية لصالح القوة اليسارية من قبل مجموعة من ذوي الرتب المتوسطة [٧٥] .

٢. سبب خارجي : تجسد بقول السفير الأمريكي وعلى لسان حكومته ((نحن كدولة نتحمل التنمية في تركيا لكننا لا نستطيع التحمل كل شيء ، إن البعض في حكومتنا لا يستطيع تحمل ما يجري حاليا)) ، وجاء ذلك الإنذار ليؤكد على استمرار تعرض مصالح الأمريكيين للخطر بسبب الهجمات التي تقوم بها المنظمات اليسارية ، وقد مارست تلك

المنظمات أعمال عنيفة إذ نفذت منظمة كاوة العديد من العمليات المسلحة و التخريبية ضد المؤسسات التركية في مناطق شرق تركيا [٧٦]

اعاقت الاضطهادات القاسية الموجهة ضد حركة اليسار بعد مذكرة ١٢ اذار الحركة اليسارية ، الا انها لم تستطع ايقافها ، وينطبق ذلك الامر على حركه الجماهير ، اذ إنها بعد نهاية المرحلة الانتقالية اصبحت من جديد تتطور وتستعد قواها ، وادى النشاط المتنامي لنضال العمال و في مقدمتها الحركة العمالية من اجل نيل حقوقها ، الى تشكيل تيارات سياسية يسارية و توطيدها ، التي بدورها ابدت تأثيرا واضحا على نهوض حركة الجماهير ، فاذا كانت حركة اليسار الشرعية في الستينات تسير في طور تثبيت الاقدام ، فإنها في السبعينات بدأت تأخذ اشكالا تنظيمية ففي الستينات تشكل حزب العمل فقط ، اما الاتجاهات الاخرى من حركة اليسار الشرعية فكانت عبارة عن مجموعات تمركزت حول هذه الدورية الصحفية او تلك ، اما في السبعينات تأسست عدة احزاب يسارية ، و كانت الظروف المناسبة لذلك قد تهيئت بوصول حكومة بولنت اجويد الى السلطة [٧٧] .

حزب العمل ١٩٧١-١٩٨٠ م

بعد وصول بهيجة بوران لسكرتارية الحزب ، أخذ الحزب يتوجه نحو البروليتارية المدنية و الأقليات الريفية وبشكل خاص نحو الكرد ، و قلل الحزب دور الفلاحين ووضع تشديدا اكثر على الحاجة الثورية ، و قد أعاد حزب العمل النظر في سياسته الكردية ، إذ أكد على عدالة القضية الكردية و جوهرها الوطني ، و دعا إلى النضال في سبيل تمتع الكرد بحقوقهم القومية و الديمقراطية ضمن الجمهورية التركية ، و أصدر حزب العمل التركي مجلة شهرية باللغتين الكردية والتركية بأسم (يني انتشي – الشعلة الجديدة) و دعت تلك المجلة و لأول مرة الى إقرار الحقوق القومية للشعب الكردي في تركيا [٧٨] ، و في المؤتمر الرابع للحزب الذي انعقد في أنقرة في (كانون الأول ١٩٧٠ م) تبنى المؤتمر قرارات هامة حول المسألة الكردية جاء فيها :-

١. الشعب الكردي موجود في القسم الشرقي من تركيا [٧٩] .

٢. إن سائر الحكومات المنبثقة عن الطبقات السائدة قد مارست تجاه الشعب الكردي و منذ البداية سياسة القمع و الإرهاب ، سياسة اتخذت غالبا شكل العمليات العسكرية الدموية [٨٠] .

٣. إن أحد الأسباب الرئيسية لتخلف المنطقة التي يقطنها الشعب الكردي بالنسبة إلى المناطق الأخرى ، يكمن في السياسات الاجتماعية و الاقتصادية التي دأبت عليها نظم الطبقات الحاكمة [٨١] .

٤. إن الدعم الذي يوليه حزبنا للنضال العادل الذي يخوضه الشعب الكردي في سبيل حقوقه الدستورية : كحق المواطنة و التطلعات القومية و المطالب الديمقراطية ليس إلا واجباً ثورياً و ضرورياً [٨٢] .

٥. اعلن المؤتمر عن التحالف بين اليسار الكردي و اليسار التركي ، و اعتبر ذلك القرار بمثابة خطوة جريئة لأنه لم يسبق و ان اعترف حزب سياسي قانوني له من يمثله في البرلمان التركي بوجود الشعب الكردي على أراضي تركيا [٨٣] .

ان تأكيد الحزب على حقوق الاكراد الذي اضيف الى برنامجه في تشرين الثاني ١٩٧٠ م دفع الى عدم شرعية الحزب و قانونيته ، ونتيجة لذلك فان الحكومة غير الحزبية التي جاءت نتيجة لحركة اذار ١٩٧١ م حكمت قادة حزب العمل بمدد سجن طويلة لخرقهم الدستور و قانون الاحزاب السياسية [٨٤] ، ففي ظل تلك الظروف كان رئيس الاركان و قادة القوات المسلحة التركية قد سلموا مذكرة في ١٢ اذار ١٩٧١ م تأمر الحكومة بالاستقالة واستبدالها بحكومة اخرى ، وهكذا فرض الجيش سلطة الدولة لتوفير الامن و الاستقرار و انتهت التجربة التركية الثانية في الديمقراطية متعددة الاحزاب و استخدم النظام العسكري في ١٢ اذار ١٩٧١م الاحكام العرفية لجمع الالاف من الطلاب و العمال اليسارين الذي تعرضوا للتعذيب بشكل فضيع ، لقد تفككت الحركة اليسارية تماما ، و تم حظر الجمعيات و المنظمات المنتشرة خلال تلك المدة [٨٥] .

ولقد كان ذلك الانقلاب الذي رافقته حملة اعتقالات و تعذيب واسعة ضد الحركة اليسارية التي عبرت عن معارضتها الشديدة للسياسة الاقتصادية المدمرة بتدبير و تخطيط من وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية و وكالة المخابرات التركية لمنع اليسار من تولي السلطة [٨٦] ، وبعد مرور (١٢٠) يوما على الانقلاب العسكري ١٩٧١ م و بالتحديد في ٢٠ تموز ١٩٧١ م تم حظر حزب العمل التركي وفرض قيود شديدة على النشاطات اليسارية من خلال فرض الاحكام العرفية وغلق الصحف والمجلات ذات الاتجاه اليساري [٨٧] .

لقد جاء قرار حظر حزب العمال التركي من المحكمة الدستورية التركية على اساس ان الحزب انتهك الدستور وقانون الاحزاب السياسية بعمله دعاية الشيوعية ، و قيامه بتشيع الحركات الانفصالية ، وهكذا كانت نهاية حزب العمل التركي بعد ممارسة العمل السياسي لمدة تزيد عن عشر سنوات واجه خلالها صعوبة كثيرة ، تلا ذلك الاجراء قرار اخر هو منع ٤١ من اعضائه من تأسيس حزب اخر ولمدة خمس سنوات وتم اعتقال قادة الحزب ، وقامت المحكة الدستورية بمحاكمتهم بدورهم في النشاطات تخريبية ، وصدرت بحقهم قرارات سجن شديدة منها الحكم على بهيجة بوران بالسجن لمدة ١٥ عاما مع الاشغال الشاقة كذلك صدرت قرارات حكم بحق اعضاء الحزب الاخرين وبمدد مختلفة تتراوح ما بين سنة الى عشر سنوات ، لقد جاءت تلك الاحكام في ١٧ تشيرين الاول عام ١٩٧١ م ، وضل اعضاء الحزب في السجن حتى ١٨ مايس ١٩٧٤ م اذا اطلق سراحهم بعد ان وافق رئيس الجمهورية فخري قوروتورك على قانون العفو العام ، ولهذا فأنه عندما اجريت الانتخابات العامة التركية في عام ١٩٧٣ م لم يكن هناك اي حزب يساري شرعي مشارك في تلك الانتخابات [٨٨] .

منذ ان وصل أجويد الى السلطة في كانون الثاني ١٩٧٤ م ، تنامت الحركة اليسارية في تركيا ، و لاسيما ان أجويد اصدر العفو السياسي عن اليساريين وذلك في ربيع عام ١٩٧٤ م ، وتوسيع الحياة السياسية والاجتماعية كي تكون اكثر ديمقراطية ، الأمر الذي اسهم في تأسيس حزب العمل التركي من جديد في نيسان ١٩٧٥ ، اذ وقع عليه ٥٠ من اليسار التركي

، كانوا منتمون الى كونفدرالية اتحادات النقابات الثورية ، فقد تم انتخاب بهيجة بوران الامين العام للحزب ، وجاء في النظام الداخلي للتنظيم الجديد ان القرن العشرين هو قرن الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية [٨٩] .

يؤكد برنامج الحزب على ان الصراع من أجل الاستقلال و الديمقراطية للوطن التركي يعتبر بالنسبة لحزب العمل التركي هو مرحلة من مراحل الصراع من اجل الاشتراكية ، كما تضمن البرنامج الغاء جميع التعديلات اللاديمقراطية التي أدخلت الى الدستور بعد عام ١٩٧١ م ، و التأمين الحقيقي لجميع الحقوق و الحريات الديمقراطية واغلاق محاكم امن الدولة ، والغاء جميع التقييدات المدخلة على حرية الاضراب ومنع التسريح التعسفي ، كما نظر البرنامج في الاجراءات التي يجب اتخاذها من اجل تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لحياة الطبقة العاملة و سائر العمال ، كما نظر البرنامج في إعادة تنظيم قطاع الانتاج الزراعي بهدف رفع إنتاجيته ، وبهذا الخصوص تم التأكيد على حل المسألة الزراعية ، لا عن طريق توزيع الاراضي على الفلاحين بل عن طريق بناء التعاونيات و المزارع الحكومية مع اخذ مصالح جماهير الفلاحين بعين الاعتبار ، اختلف هذا البرنامج اختلافا جوهريا عن برنامج حزب العمل التركي في الستينات ، فهو لا يحمل طبيعة البرجوازية الصغيرة ، حتى ان بنود الاصلاحات في البرنامج الجديد فيما يخص الديمقراطية والمعاداة للإمبريالية حملت طبيعة اكثر قرارية عما كان علية برنامج الستينات ، غير متحدثين عن التحولات الاشتراكية ، كما تجدر الاشارة الى الجوانب السلبية للبرنامج ، على سبيل المثال ، عدم الكفاية في استنباط اشكال وطرق النشاطات بين جماهير العمال ، وبعض التجريد في عرض التحولات الاشتراكية ، في برنامج حزب العمل التركي الصادر عام ١٩٧٥م نشعر ببعض التبسيط في تحديد دور ومهام الطبقة العاملة ، وعلى العكس من ذلك كان الامر فيما يتعلق بالبرجوازية الصغيرة ، وبشكل عام يشير برنامج حزب العمل التركي في السبعينات الى ان ذلك الحزب في تقييمه لمستوى تطور تركيا وتموضع القوى الطبقية وتحديد المهام الانية والمستقبلية ، وقف في صف الاشتراكية العلمية [٩٠] .

استطاع الحزب خلال تسعة اشهر من تأسيسه ، فتح فروع له في ثلاثين ولاية ، وقد ضم التنظيم الجديد : العمال والحرفيون والتجار الصغار ٤٩% والفلاحون ١٠% والمثقفون ٣٧ % سواهم ٤% [٩١] .

ضل حزب العمل التركي حتى عام ١٩٧٧ م ، ميالا لمساندة حزب الشعب الجمهوري ، وكانت تلك المساندة واضحة في الانتخابات الفرعية لمجلس الشيوخ التي جرت في تشرين الاول عام١٩٧٥ م ، منطلقا من هدف الحزب في عدم توزيع اصوات اليسار ، وتامين النجاح لحزب اجتماعي – ديمقراطي ، وعليه نرى قيام حزب العمل التركي عام ١٩٧٧ من اجراء المحادثات من اجل خلق (قاعدة مشتركة) للتفاهم مع حزب الشعب الديمقراطي ، الا ان الاخير رفض ذلك ، الامر الذي دفع حزب العمل التركي من انتقاد أجويد ، الذي بدأ يعمل نحو التوجه الى اليمين ومعاداة الشيوعية من وجهة نظر قادة حزب العمل التركي ، في الانتخابات العامة لعام١٩٧٧، السعي بمفرده لتمثيل اليسار في المجلس الوطني التركي الكبير، وبموجب مفهوم قاعدة مشتركة للتفاهم مع الاحزاب اليسارية ، دخل حزب العمل التركي للتفاهم مع حزب العمل الاشتراكي وحزب الشغيلة والحزب الاشتراكي وحزب الوحدة تركيا [٩٢] .

في نهاية السبعينيات ، أصبح العنف السياسي مشكلة حقيقية في تركيا ، فمنظمات الشباب اليسارية دخلت في مواجهة مع منظمة الذئاب الرمادية اليمينية المتطرفة و الأصوليين الاسلاميين للسيطرة على الشوارع و حرم الجامعة [٩٣] ، و لكن بعد انقلاب ١٢ ايلول ١٩٨٠ م ، اصبحت التنظيمات اليسارية غير مشروعة ، كما تم حل حزب العمل رسميا بعد ذلك الانقلاب ، و لم يكن له اي وجود سياسي سواء في انتخابات ١٩٨٣ م او انتخابات عام ١٩٨٧ م و بقية الانتخابات الاخرى [٩٤] .

الخاتمة

على الرغم من الأعمال التي قام بها حزب العمل التركي ، الا انه لم يستطع أن يطور نفسه قياسا الى التنظيمات السياسية الاخرى ، و كان أثره ضعيفا في الحركة الشيوعية التركية ، و هذا ناتج لعوامل عدة منها : –

- أنه يفتقر الى ايديولوجية واضحة .
- أنه حديث العهد في الممارسات السياسية .
- انه يفتقر الى أرضية صلبة لذلك فأنه خرج بمؤتمراته السياسية الكثيرة بضجة اعلامية من خلال تأييده لمواقف الحزب الشيوعي و اصراره على التعاون مع حزب الشعب الجمهوري .
- ان الوسائل التي اتبعها الحزب تتسم بالبدائية ، لأنه حاول ان يحقق طموحاته و أهدافه السياسية بين الجماهير دون دراسة سايكولوجية للمجتمع التركي .
- ان اعتماد الحزب على مسألة التحالف مع حزب الشعب الجمهوري أدى في نهاية الأمر الى استقطاب الأخير لعناصر حزب العمال التركي ، لاسيما بعد تولي بولند أجويد زعامة حزب الشعب الجمهوري ، و اعتماده في اوائل السبعينات نهجا اشتراكيا معتدلا بحيث جذب اليه العديد من الاشخاص ، و لو لم يسلك هذا النهج لكان على هؤلاء الاشخاص اتخاذ حزب العمال التركي طريقا لعملهم السياسي .
- و في السنوات التي سبقت انقلاب ١٢ أيلول عام ١٩٨٠ م قل نفوذ و عدد أعضاء حزب العمال التركي بشكل حاد و التف الكثير من الشباب حول المجموعات اليسارية العديدة غير الشرعية التي انبثقت في سنوات الاضطراب و الهيجان في اواخر الستينات و اوائل السبعينات ، و بعض هذه المجموعات ماوية و اخرى غيفارية .

Abstract

Turkish Labor Party (1961 - 1980): A Historical study

Keywords: Turkish, Labor, Party

An M.A. thesis extracted research

M.A. Candidate
Mariam Hussein Ali

Supervisor
Prof. Hazbar Hassan Shaloukh (Ph.D.)
University of Diyala
College of Education for Humanities

The research deals with studying one of the most important left-wing parties in Turkey, which is the Turkish Labor Party and its political activity during the period between (1961-1980). Turkey has witnessed during this period many internal and external developments that have had a major impact on Turkey's development in all aspects, especially legal and constitutional issues in the social, economic and political areas. The Turkish Labor Party was the main representative of the left-wing political side in Turkey and was among the parties that contributed to these developments. This study aims to clarify the role played by the Turkish Labor Party in order to win the support of the Turkish people, and the extent of its success in reaching power, and whether its participation in the elections had an effect in changing the Turkish political reality, and what is the position of the Turkish government regarding those activities.

It should be noted that despite the actions undertaken by the Turkish Labor Party, he was unable to develop itself in comparison to other political organizations, and his influence was weak in the Turkish left movement.

الهوامش

(١) خلود عبد اللطيف عبد الوهاب وعطارد عبد الأمير حوشان، انقلاب ٢٧ ايار ١٩٦٠ ونهاية حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا، مجلة دراسات تاريخية، جامعة البصرة، العدد ١٧، السنة ٢٠١٤ م ، ص ١٥٧.

(٢) حسين عبد فياض العامري ، دراسة في الحركة الشيوعية في تركيا ١٩٦٠ –١٩٨٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، بغداد ، ١٩٩٠ م ، ص ٥٢ – ٥٣

(٣) ندى اسماعيل عيد محمد ، التطورات السياسية في تركيا ما بين عامي (١٩٨٠ – ١٩٩٠) ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد، ٢٠٠٩م ، ص ٢١.

(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٢.

(٥) خلود عبد اللطيف عبد الوهاب وعطارد عبد الأمير حوشان، المصدر السابق، ص١٥٧.

(٦) ندى إسماعيل عبد محمد، المصدر السابق، ص ٢٣.

(٧) حسن عادل محمد ، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠١٣ م ، ص ٢٠.

(٨) علي خميس حسين، الدور السياسي للحركة الإسلامية في تركيا بعد الانقلاب عام ١٩٨٠ (حزب العدالة والتنمية أنموذجا) رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ٢٠١٣ م ، ص ٢٠.

(٩) حسن عادل محمد ، المصدر السابق ، ص ٢٠.

(١٠) المصدر نفسه ، ص ٢٠.

(١١) حسين عبد فياض العامري ، المصدر السابق ، ص ٥٥ .

(١٢) المصدر نفسه ، ص ٥٥ .

(١٣) المصدر نفسه ، ص ٥٥ .

(١٤) المصدر نفسه ، ص ٥٦ .

(١٥) علي عبد الواحد حسون احمد الصائغ، حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا والتداعيات الإقليمية والدولية من الإنقلاب العسكري في عام ١٩٦٠، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، المجلد ٩، العدد ٢، ٢٠١٠، ص ٢٠٠ .

(١٦) ندى إسماعيل عبد محمد، المصدر السابق، ص ١٧.

(١٧) نور اجقو، الإنقلاب العسكري في تركيا ١٩٦٠ – ١٩٨٠ الأسباب والنتائج، مذكرة مقدمة الى مجلس كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد فيض – بسكرة ، ٢٠١٦ – ٢٠١٧، ص ٤١ – ٤٢ .

(١٨) علي حمزة سلمان الحسناوي، ظاهرة الانقلابات العسكرية والاستيلاء على السلطة في تركيا ١٩٦٠ ٣– ١٩٨٠، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد الثامن ، العدد الثالث، ٢٠١٠، ص ١١٧.

(١٩) المصدر نفسه ، ص ٥٦–٥٧ .

(٢٠) علي حمزة سلمان الحسناوي ، المصدر السابق ، ص ١١٧ .

(٢١) كوثر طه ياسين ، المصدر السابق ، ص ٣٧.

(٢٢) هزبر حسن شالوخ العنبكي، التطورات الدستورية في تركيا، ص ١٦٨، كوثر طه ياسين، المصدر السابق، ص٣٧ – ٣٨.

(٢٣) هزبر حسن شالوخ العنبكي، التطورات الدستورية في تركيا ، ص ١٦٨، كوثر طه ياسين ، المصدر السابق ، ص ٣٨.

(٢٤) علي حمزة سلمان الحسناوي ، المصدر السابق ، ص ١١٧ .

(٢٥) حسين عبد فياض العامري ، المصدر السابق، ص ٥٧ .

(٢٦) ماجدة ياسين رمضان الجزراوي ، علاقة تركيا مع دول الجوار الشمالي بعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد ، ٢٠٠١ م ، ص ٢٢ .

(٢٧) هزير حسن شالوخ العنبكي، التطورات الدستورية في تركيا، ص ١٥٧.

(28) Hakki oznur , Derin sol : castismalar _ cinayetler Infazlar, Basziz , Balmumcu /Besiktas , Istanbul, 2006 , s . 51 ؛

حامد محمد طه السويداني، تركيا بين اليسار العلماني والاسلام السياسي، ص٣٢ ٠

(٢٩) وصال نجيب عارف العزاوي، القضية الكردية في تركيا ، رسالة مقدمة من الى مجلس كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٤م، ص١٠١.

(٣٠) حسين عبد فياض العامري ، المصدر السابق، ص ٧٨ .

(٣١) احمد شميم ، المصدر السابق ، ص١٦٣.

(٣٢) المصدر نفسه ، ص ٥٨ .

(٣٣) المصدر نفسه ، ص ٦٠ .

(٣٤) المصدر نفسه ، ص ٦٠ .

(٣٥) المصدر نفسه ، ص ٦٠ .

(٣٦) جاسم محمد عبد الحميد الشجيري ، المصدر السابق، ص ١٢٤.

(٣٧) احمد شميم، المصدر السابق، ص ١٦٣ ، حسين عبد فياض العامري ، المصدر السابق ، ص ٧٨

(٣٨) برنار فرنييه ، دور الجيش في السياسة التركية، تر غانم محمد الحفو، مجلة اوراق تركية معاصرة، العدد١، السنة ١٩٨٠، ص٧٨.

(٣٩) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا (١٩٦٠_١٩٨٠) دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٢م، ص٨٤.

(٤٠) ماجدة ياسين رمضان الجزراوي ، المصدر السابق ، ص ٢٣ ؛ احمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي ، ص ٢٧٣ – ٢٧٤ .

(٤١) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، المصدر السابق، ص ٨٤_٨٥ .

(٤٢) احمد شميم ، المصدر السابق ، ص ١٦٣_١٦٤ .

(٤٣) حسين عبد فياض العامري ، المصدر السابق ، ص ٧٥ .

(٤٤) فلاديمير إيفانوفيتش دانيلوف ، المصدر السابق ، ص١٥٤ .

(٤٥) جاسم محمد عبد الحميد الشجيري ، المصدر السابق، ص١٢٥.

(٤٦) احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي ، ص ٢٧٦.

(٤٧) حسين عبد فياض العامري ، المصدر السابق ، ص ٧٥ – ٧٦ .

(٤٨) المصدر نفسه ، ص٧٧ .

(٤٩) المصدر نفسه ، ص٧٧ .

(٥٠) المصدر نفسه ، ص٧٧ .

(٥١) المصدر نفسه ، ص٧٧ .

(٥٢) المصدر نفسه ، ص٧٧ .

(٥٣) وصال نجيب عارف العزاوي ، القضية الكردية في تركيا ، ص ١٠١ .

(٥٤) حسين عبد فياض العامري ، المصدر السابق، ص ٦٣ .

(٥٥) المصدر نفسه ، ص ٦٣ .

(٥٦) المصدر نفسه ، ص ٦٤ .

(٥٧) المصدر نفسه ، ص ٦٤ .

(٥٨) المصدر نفسه ، ص ٦٤ .

(٥٩) المصدر نفسه ، ص ٦٤ .

(٦٠) المصدر نفسه ، ص ٦٤ .

(٦١) المصدر نفسه ، ص ٦٤ .

(٦٢) المصدر نفسه ، ص ٦٤ .

(٦٣) منهل الهام عبد ال عقراوي و اخرون ، العلاقات التركية الايرانية ١٩٢٣ – ٢٠٠٣ دراسة في العلاقات السياسية و الاقتصادية ، ط ١ ، دار غيداء للنشر و التوزيع ، عمان ، ٢٠١٥ م ، ص ١١٥.

(٦٤) وصال نجيب عارف العزاوي ، المؤسسة العسكرية التركية دراسة في الدور السياسي ١٩٦٠ – ١٩٨٠ ، ص ١٠٦ ؛ ندى اسماعيل عبد محمد ، المصدر السابق ، ص ٢٤ ، هزبر حسن شالوخ العنبكي ، التطورات الدستورية في تركيا ، ص ٢١٢ .

(٦٥) ماجدة ياسين رمضان الجزراوي ، المصدر السابق ، ص ٢٣ – ٢٤ .

(٦٦) ماجدة ياسين رمضان الجزراوي ، المصدر السابق ، ص ٢٤ .

(67) bulent gokay , soviet eastern policy and turkey 1920 – 1991 soviet foreign policy turkey and communism , routledge , London And new york , 2006 , p . 95 – 96 .

(٦٨) وصال نجيب عارف العزاوي ، القضية الكردية في تركيا ، ص ١٠١.

(٦٩) فلاديمير إيفانوفيتش دانيلوف ، المصدر السابق ، ص١٥٩.

(٧٠) وصال نجيب عارف العزاوي ، القضية الكردية في تركيا ، ص ١٠١

(٧١) ماجدة ياسين رمضان الجزراوي ، المصدر السابق ، ص ٢٤ .

(٧٢) مصطفى الزين ، ذئب الاناضول ، ط ١ ، رياض الريس للكتب و النشر ، لندن – قبر ص ، ١٩٩١ ، ص ٣٥١ –٣٥٢ ؛ علي حمزه سلمان الحسناوي ، المصدر السابق ، ص ١١٩ ؛ ندى اسماعيل عبد محمد ، المصدر السابق ، ص ٢٤ .

(٧٣) نور اجقو ، المصدر السابق ، ص ٨٢ .

(٧٤) مصطفى الزين ، المصدر السابق ، ص ٣٥٢ .

(٧٥) نور اجقو ، المصدر السابق ، ص ٧٩ .

(٧٦) المصدر نفسه ، ص ٧٩ .

(٧٧) فلاديمير إيفانوفيتش دانيلوف ، المصدر السابق ، ص ٣٠٧ .

(٧٨) وصال نجيب عارف العزاوي ، القضية الكردية في تركيا ، ص ١٠٢ – ١٠٣ .

(٧٩) المصدر نفسه ، ص ١٠٣ .

(٨٠) المصدر نفسه ، ص ١٠٣ .

(٨١) المصدر نفسه ، ص ١٠٣ .

(٨٢) المصدر نفسه ، ص ١٠٣ .

(٨٣) المصدر نفسه ، ص ١٠٣ .

(٨٤) احمد نوري النعيمي ، العلاقات التركية الروسية ، ص ١٦٤ – ١٦٥ ؛ حامد محمد طه السويداني ، تركيا بين اليسار العلماني و الاسلام السياسي ص ٣٥ .

(85) bulent gokay ,op . cit , p.96 .

(٨٦) علي حمزة سلمان الحسناوي ، المصدر السابق ، ص ١١٨ – ١١٩ .

(٨٧) حامد محمد طه السويداني ، تركيا بين اليسار العلماني و الاسلام الساسي ، ص ٣٦ – ٣٧ .

(٨٨) حسين عبد فياض العامري ، المصدر السابق ، ص ٧٢ – ٧٣ .

(٨٩) احمد نوري النعيمي ، العلاقات التركية الروسية ، ص ٦٢١ .

(٩٠) فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف ، المصدر السابق ، ص ٣٠٩ –٣١٠ .

(٩١) احمد نوري النعيمي ، العلاقات التركية الروسية ، ص ١٦٧ .

(٩٢) المصدر نفسه ، ص ١٦٨ – ١٦٩ .

(٩٣) رضا هلال ، السيف و الهلال ، ط ١ ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٩ م ، ص ١٣٩ .

(٩٤) حامد محمد طه السويداني ، تركيا بين اليسار العلماني والإسلام السياسي ، ص٤٧ ؛ احمد نوري النعيمي ، العلاقات التركية الروسية ، ص ١٧٥ .